خاتـــمة

قبل بيان كل من الاستنتاجات و التوصيات والمقترحات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، لابد من الإشارة إلى أنَّ تبني المُشرِّع لأي نظام من النظم الحزبية لا يعتمد على تقليد تجارب الآخرين، بل لابد من دراسة جملة من العوامل السياسية والتاريخية والاجتماعية قبل الأخذ بهذه التجربة أو تلك، وما الدراسات التي يقوم بها الباحثون إلا محاولة لإرشاد المشرِّع إلى تلك التجارب وإبراز أفضلها انسجاما مع الواقع السياسي.

وفي الختام توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات نذكرها على النحو التالي:

أولاً: النتائج

١- إنَّ نشأة الأحزاب السياسية كانت مختلفة إلى حدٍ كبير في الغرب عما هو عليه في الدول العربية، ذلك لأنَّ نشأتها في الغرب ارتبطت بتوسيع نظام الاقتراع العام وانتشار الديمقراطية في ظل المجالس النيابية، أما في الوطن العربي فقد نشأت الأحزاب السياسية خارج البرلمانات، أي إنها خارجة لمواجهة الاستعمارغالبا، ودون أن تحمل ايدولوجيات واضحة.

٢-إنَّ الفقهاء الذين تناولوا تعريف الأحزاب السياسية اختلفوا فيما بينهم في تعريف الحزب السياسي حسب الأيدولوجية التي يؤمن بها كل فقيه، وحسب نظرته لهذه الكيانات، فهناك من أكد على عنصر التنظيم، وهناك من أكد الهدف أو الغاية، وهناك من جمع هذه العناصر وأظهرها في صورة تعريف واحد.

٣-إنَّ وظيفة الحزب السياسي تختلف من نظام سياسي إلى آخر، حيث يقوم بتحويل الانقسامات الطبيعية في المجتمع إلى انقسامات منظمة مجتمعة بصوت واحد، وتسعى جميع الأحزاب إلى الوصول لمقاعد الحكم في الدولة.

٤-اتضح للباحث من خلال هذا البحث خلو الكثير من دساتير دول العالم من ضمنها دساتير الدول المقارنة (الفرنسية والمصرية والعراقية) من الإشارة إلى تمويل الأحزاب في متن الدستور، وجعل أمر تنظيم ذلك للتشريع العادي.

٥-استنتج الباحث من خلال استعراض تشريعات المقارنة في هذا الخصوص أنَّ وجود بعض السياسات والمحاولات التشريعية المقارنة التي تمثل توجهات حديثة تعبر عن الرغبة في دفع الأفراد إلى المشاركة الفعالة في اتجاه السياسية من خلال إضفاء الشفافية على تمويل الأحزاب، هذه السياسات لابد وأن تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة تشريع خاص لتمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية في كل من مصر والعراق.

٦- توصل الباحث إلى أنَّ النظم القانونية للأحزاب السياسية في كل من فرنسا ومصر والعراق تسمح بتضمين نظمها الداخلية عما يسمح لها بالمغايرة في قيمة اشتراكات أعضاء الحزب حسب اختلاف مراكزهم الاقتصادية.

٧- تسمح بعض النظم القانونية كالعراق للأحزاب السياسية بتضمين نظامها الداخلي عما يسمح لها بخصم مبالغ معينة من مكافآت ممثليها في المجالس النيابية والمناصب الحكومية في الدولة.

٨- توصل الباحث إلى أنه تم حظرممارسة النشاط التجاري للأحزاب السياسية في جميع النظم القانونية المقارنة، حتى لا يتمكن بعض السياسيين من الإثراء على حساب الأحزاب السياسية، لكي لا تتحول الأحزاب السياسية من مؤسسات سياسية إلى مؤسسات ربحية تجارية.

٩- أما فيما يتعلق بتنظيم التمويل العام للأحزاب السياسية فقد تبيَّن للباحث إلى التضييق في التمويل العام المباشر للأحزاب التي يمكنها إذا أطمأنت إلى المساعدة المباشرة من جانب الدولة أن تستغني عن التمويل الخاص، وبالتالي تزيد الهوة بينها وبين الجماهير، وهذا ما أدى إلى فقد الأحزاب لأهم وظائفها ألا وهو التواصل مع الجماهير.

١٠- حجب أو قطع التمويل العام المباشر عن الأحزاب السياسية التي تخالف ضوابط التمويل العام والخاص، أو التي تخالف مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما جاء في تشريعات كلٍّ من فرنسا ومصر والعراق.

١١- في جميع النظم القانونية بما فيها النظم القانونية محل الدراسة تم حظر كافة أشكال الدعم المادي الخارجي للأحزاب السياسية، واخضاع جميع علاقات واتصالات رؤساء الأحزاب السياسية وممثلها بالجهات الخارجية لرقابة الدولة، لأنَّ الدعم الخارجي للأحزاب الوطنية قد يؤثر سلبا على الدولة، وليس بالضرورة أن يكون معلنا، فضلا عن أنه برىء في كل الأحوال.

١٢-أمَّا في مجال الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية توصل الباحث إلى أن هناك أكثر من جهة رقابية تراقب عملية التمويل السياسي والحملات الانتخابية، بعض منها جهات إدارية، والبعض الأخر جهات مالية وهيئات مستقلة كما جاء في النظام القانوني العراقي و المصري.

١٣- لاحظ الباحث أنَّ عملية الرقابة بشكل عام ليست فعالة في العراق في جميع المجالات بما فيها الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود قانون خاص بتنظيم الأحزاب السياسية، ولم يحسم هذا الموضوع في القوانين النافذة في العراق، وكثرة الجهات الرقابية تؤدي إلى اختلاط في اختصاصات، تلك الجهات في موضوع الرقابة واتكال كل جهة على أخرى، وفي نهاية المطاف الجهاز الرقابي يصيبه الشلل.

ثانيا: التوصيات

١- أهم توصية يوجهها الباحث للمشرِّع العراقي بضرورة الإسراع في تقنين قانون خاص بالأحزاب السياسية، رغم ولادة المئات من الأحزاب بعد الاحتلال العراق في العام ٢٠٠٣. حيث لا يعقل أن يوجد هذا الكم الهائل من الجهات والمؤسسات والأحزاب السياسية بلا تنظيم قانوني لأمورها.

٢-النص صراحة على إلغاء قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ لكونه يكرِّس الأحادية الحزبية، وشمولية الحكم في العراق.

٣- بالنسبة للمشرِّع الدستوري العراقي فإنَّ من الأهمية إعادة النظر في المادة (٣٩) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ وتعديلها كي تتضمن موضوع تمويل الأحزاب والرقابة عليها، لإعطاء نوع من القدسية الدستورية لعمل الأحزاب، لذا لابد من الإشارة إليه في متن الدستور كما فعل المشرع الدستوري لإقليم كوردستان العراق، وبعض الدول العربية مثل المغرب والأردن.وذات التوصية كذلك يمكن توجيهها للمشرِّع الدستوري المصري عند أي تعديل على المادة(٧١)من دستور (٢٠١٤).

٤- يطالب الباحث المشرِّع العراقي القيام بإلغاء الأمر(٩٧) لسنة(٢٠٠٤) الصادر من سلطة الائتلاف المؤقت، لأن تلك السلطة ليست سلطة وطنية بل سلطة احتلالية، و العراق الآن دولة ذات سيادة وسلطان ولابد أن يكون لها قوانينها الوطنية.

٥- وكذلك يوصي الباحث من خلال دراسته هذه إلى إعادة النظر في الهيئات الرقابية على عملية تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، حيث يوصي بأن يتولى ديوان الرقابة المالية ومجلس النواب مهمة الرقابة على تلك العملية، لأنَّ مجلس النواب العراقي يمثل كافة أطياف الشعب وجميع التيارات والأحزاب السياسية، وديوان الرقابة المالية جهة محاسبية مالية مختصة بالتعاون مع جهات أخرى، وهذا ما يؤدي إلى رقابة فعالة وقوية على تمويل الأحزاب.

٦- يوصي الباحث المشرِّع العراقي أن ينص على اشتراكات الأعضاء باعتبارها مصدر رئيسي من مصادر تمويل الأحزاب السياسية، وأن يقوم بوضع حدٍ أعلى لهذه الاشتراكات مراعيا في ذلك الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.

٧- كما يوجه الباحث توصية إلى المشرِّع العراقي للإشارة إلى التبرعات كمصدر مهم لتمويل الأحزاب في قانون الأحزاب القادم، على أن يغطيه بجملة من القيود أهمها منع التمويل الخارجي نهائيا وبشكل مطلق من جهة، ومن جهة ثانية وضع حد أعلى للتبرعات يكون متناسبا مع الاشتراكات التي يدفعها الأعضاء.

فإذا كان العضو يدفع الاشتراك كدليل على صدق اعتقاده بالأفكار التي ينادي بها الحزب الذي ينتمي له، ومن مصلحته وصول الحزب إلى السلطة، وهذا لا يمكن أن يتم دون نفقات كبيرة، فإنَّ المتبرع شبيه بالعضو من حيث الإيمان بمبادئ الحزب، لذا من المنطق أن يكون الحد الأعلى للتبرع مشابها للحد الأعلى من الاشتراكات لاتحادهما في العلة، من جهة أخرى يقصر التبرع على الأشخاص الطبيعية دون الاعتبارية، وأن يمنع الجهات والمؤسسات الحكومية من التبرع لصالح الأحزاب.

٨- يوصي الباحث بضرورة الإشارة إلى عائدات الاستثمار باعتبارها إحدى مصادر تمويل الأحزاب، على أن يكون ذلك وفقا للقيود التالية: أن يكون الاستثمار في الأوجه غير التجارية، وأن يكون الهدف منه تحقيق مصلحة عموم الحزب، كي لا تتحول الأحزاب إلى مؤسسات تجارية تبتغي من نشاطها الربح وتبتعد عن الهدف الأساسي من إنشائها، وأن تكون طريقة الاستثمار مشروعة وعلنية أخيرا.

٩- وإذا كان التمويل العام، أي المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للأحزاب مصدراً هاما لتمويل الأحزاب السياسية فإن الباحث يوصي المشّرعين المصري والعراقي إلى أن ينصا في قانون الأحزاب القادمة على هذا المصدر، وأن يحددا آليات توزيع تلك المعونة.

١٠- كما يوصي الباحث المشرعين العراقي والمصري أن ينص على بعض من المزايا للأحزاب السياسية تشجيعا لها، كإعفاء مقر الحزب في قانون الأحزاب قادم.

١١- أما فيما يتعلق بالرقابة على الجوانب المالية للأحزاب السياسية، فإننا نود التأكيد ابتداء على بعض المسائل، أولها أنه يجب على الأحزاب السياسية، كأي مؤسسة أخرى أن تمارس عملها في إطار الدولة القانونية التي يخضع الحكام والمحكومون فيها لحكم القانون على حد سواء، وذلك من خلال خضوعها للرقابة في نواح شتى، خاصة على الجوانب المالية للأحزاب، كما يجب أن يلزم قانون الأحزاب بالكشف عن مصادر تمويلها، والأوجه التي تنفق فيها هذه الأموال، ثانياً وأخيراً وبعد أن أخذت الدولة تساهم في تمويل الأحزاب السياسية، فإن ذلك يستدعي إناطة مهمة الرقابة بجهة على مستوى عال من الكفاءة والاستقلالية، لذا نوصي مشرِّعنا الوطني أن ينص في قانون الأحزاب القادم على تشكيل لجنة مختصة بالرقابة على الجوانب المالية على النحو التالي:

- من حيث تشكيل اللجنة نعتقد أنَّ أمام المشرع أحد خيارين، إما أن يشكل لجنة مستقلة يضع القانون آلية تشكيلها يراعي فيها التخصص الفني والقانوني على أن تخضع لرقابة مجلس النواب بشكل مباشر، أو أن تشكل هذه اللجنة من بين أعضاء مجلس النواب، وتضاف إلى اللجان الأربع والعشرين التي ينص عليها النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لسنة٢٠٠٧.

أما من حيث اختصاصات اللجنة، تختص هذه اللجنة بالرقابة على مصادر تمويل الأحزاب، وتحديد منحة الدولة السنوية للأحزاب، إضافة إلى اختصاصها بتوزيع الإعانات المالية بشكل شفافٍ وعادل، أو على الأقل الإشراف على توزيع هذه الإعانات وفقا لضوابط التي سيضعها القانون.

١٢- أما فيما يتعلق بالعقوبات، يوصي الباحث بوضع أحكام متشددة بالنسبة لمن يخالف الأحكام القانونية المتصلة بالجوانب المالية للأحزاب السياسية، وشفافية التعاملات المالية للأحزاب، لضمان استقلالها وعدم تأثرها بأي من المؤثرات الخارجية.

تم بحمد الله وتوفيقه

وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم

قائمةُ المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً:الكتب العربية

١. إبراهيم درويش، النظام السياسي، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة ،١٩٨٧.

٢. إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية والقانون الدستوري، تحليل النظام الدستوري المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٣. أحمد سويلم العمري، معجم العلوم السياسية الميسر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

٤. أحمد سويلم العمري، أصول النظم السياسية المقارنة، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

٥. إدريس بوكرا، مراقبة الانتخابات الرئاسية في الجزائر، مركز النشر الجامعي، ٢٠١١.

٦. أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، ط٢، دار العلم للملاين، بيروت، ١٩٧١.

٧. أديب محمد جاسم الحماوي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٢.

٨. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.

٩. السيد خليل الهيكل، الأحزاب السياسية فكرة ومضمون، الطبعة الثانية، دار طليعة، أسوان، بدون سنة الطبع.

١٠. الشافعي أبو رأس، التنظيمات السياسية الشعبية، العالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤.

١١. أمل لطفي حسن جاب الله، أثر الجرائم الانتخابية على مشروعية الانتخابات التشريعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣.

١٢. أمير حسن، دور القضاء في مراقبة العملية الانتخابية، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بغداد، ٢٠٠٩.

١٣. بشير علي باز، المشاكل والجرائم الانتخابية قبل اكتساب العضوية وبعد اكتسابها في ضوء انتخابات مجلس الشعب، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٤. بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، مكتبة المدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٤

١٥. حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني، مطبعة خبات، دهوك، ١٩٩٨.

١٦. حزب الفضيلة الإسلامي، الهوية التعريفية والأهداف، الفضيلة للدراسات والنشر، بغداد، ٢٠٠٤.

١٧. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية المقارنة، مطبعة المعارف، بغداد،١٩٨٠.

١٨. حسن عبد المنعم البدراوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٩. حسين جميل، نشأة الأحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

٢٠. حسين عثمان محمد، القانون الدستوري للجمهورية الثانية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٣.
٢١. حسين عثمان محمد، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
٢٢. حسين عثمان محمد، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.
٢٣. حمدي عطية مصطفى عامر، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٣.
٢٤. داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٢٥. رحيم العجيلي، مؤسسات مكافحة الفساد في العرق، مطبعة هيئة النزاهة، بغداد، ٢٠١٣.
٢٦. رجب حسن عبد الكريم، الحماية القضائية لحرية تأسيس وأداء الأحزاب السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٢٧. رعد ناجي الجدة، دراسات في الشؤون الدستورية العراقية، مطابع دار الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢.
٢٨. رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٤.
٢٩. رغيد صالح، قوانين الأحزاب السياسية تجارب وأبعاد دولية وعربية، ورقة مقدمة إلى الاجتماع الأول لورشة العمل الإقليمية حول البرلمان وإصلاح قوانين الأحزاب، الرباط١٧-١٩٢٠٠٧برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٣٠. رمزي الشاعر، الأيدولوجيا وأثرها على الأنظمة السياسية المعاصرة، مطبعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.
٣١. رياض عزيز هادي، العالم الثالث من الحزب الواحد إلى التعددية، سلسلة افاق، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٤.
٣٢. سعادالشرقاوي، الأحزابالسياسية (أهميتها، نشأتها، نشاطاتها)، مركزالبحوث البرلمانية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٣. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٣٤. سعد عصفور، النظام الدستوري المصري دستور ١٩٧١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.
٣٥. سعيد حمودة الحديدي، نظام الإشراف والرقابة على الانتخابات الرئاسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.
٣٦. سليمان الطماوي، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨.
٣٧. سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، ١٩٨٥
٣٨. سليمان صالح الغويل، الديمقراطية والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، مطبعة جامعة قار يونس، بنغازي، ٢٠٠٨.
٣٩. شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٠.

٤٠. شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، ط١، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٧٤.
٤١. شمران حمادي، النظم السياسية، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الرابعة، ١٩٧٥.
٤٢. صالح جواد الكاظم ود.علي غالب العاني، الأنظمة السياسية، مطابع دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
٤٣. صلاح أحمد السيد جودة، الأحزاب السياسية ودورها في ثورات الربيع العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.
٤٤. صلاح الدين فوزي، المجلس الفرنسي قاضي الدستورية (الانتخابات-الاستفتاءات)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
٤٥. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٧.
٤٦. طه حميد حسن العنبكي، القانون الدستوري والنظم السياسية، مطبعة جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٤٧. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
٤٨. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي١٩٠٨-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧.
٤٩. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب العراقية١٩١٨-١٩٥٨، مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠.
٥٠. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الدستوري، ط٣، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٩.
٥١. عبد الفتاح الجبالي وهناء عبيد، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد السياسي والتعزيز الشفافية، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، القاهرة، ٢٠١٠.
٥٢. عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة القانونية، بغداد، ١٩٩٩.
٥٣. عبد الله حنفي، الرقابة القضائية على تمويل الحملات الانتخابية، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٧.
٥٤. عصام عبد الوهاب البرزنجي، مبادئ والأحكام القانون الإداري، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٣.
٥٥. عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، ط٢، منشورات زين الحقوقية، صيدا، لبنان، ٢٠٠٩.
٥٦. علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر(١٨٠٥-٢٠٠٥)، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٦.
٥٧. علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل (١٩٨١-٢٠١٠)، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١.
٥٨. عمرو هاشم ربيع وآخرون، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، القاهرة٢٠٠٣.
٥٩. عمرو هاشم ربيع، نحو الانتخابات حرة ونزيهة، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، القاهرة، ٢٠١٢.

٦٠. عمرو هاشم ربيع، الانتخابات الرئاسة ٢٠١٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، القاهرة،٢٠١٣.
٦١. عمرو هاشم ربيع، المال والنزاهة السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، القاهرة،٢٠٠٩.
٦٢. عيد أحمد الغفلول، تمويل الأحزاب السياسية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة،٢٠٠٨.
٦٣. فتحي محمد محمد الأحول، الرقابة على أموال الدولة العامة، دور جهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة وتأثيره في الإجراءات التأديبية، المكتب العربي الحديث، ٢٠١٣.
٦٤. كاوة الطالباني، دولة القانون ومهزلة الأحزاب السياسية، دار النهضة العربية، ٢٠١٣.
٦٥. كريم يوسف كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية،١٩٨٧.
٦٦. كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، مطبعة المعرفة، بغداد،١٩٨٥.
٦٧. ماجد راغب الحلو، الدولة في الميزان الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١١.
٦٨. ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٦٩. مازن حسن، النظم الانتخابية دراسة مقارنة لأنواعها وأثرها وانعكاساتها على السياق المصري، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات،٢٠١١.
٧٠. ماهر صالح علاوي، المبادئ العامة في القانون الإداري، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل،٢٠٠٦.
٧١. محمد إبراهيم خيري الوكيل، الأحزاب السياسية بين الحرية والتقييد، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة،٢٠١٣.
٧٢. محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،٢٠٠٧.
٧٣. محمد رفعت عبد الوهاب، القانون الدستوري، منشأة المعا رف، الإسكندرية ،١٩٩٠.
٧٤. محمد عبد العال السناري، الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية والقضاء الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠١٣.
٧٥. مصطفى أبو زيد فهمي، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ط ٤، ٢٠٠٨.
٧٦. مصطفى الصادق و وايت إبراهيم، مبادئ القانون الدستوري المقارن، ط٢، مطبعة المعارف، القاهرة،١٩٢٥.

٧٧. مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١١.
٧٨. موسى حبيب، الانتخابات والأحزاب السياسية، مكتبة النجاح، بغداد،١٩٧٤.
٧٩. نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي ،١٩٩٢.
٨٠. نبيلة عبد الحليم كامل، حرية تكوين الأحزاب السياسية في مصر بين النص القانوني والواقع السياسي، دار النهضة العربية،القاهرة،١٩٩٢.
٨١. نشوة نشأت، نحو قانون جديد للأحزاب السياسية في مصر، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان،٢٠٠٨.
٨٢. نعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، دار التوفيق للطباعة، القاهرة،١٩٨٣.
٨٣. هادي حسن علوي، الأحزاب السياسية في العراق(السرية والعلنية)، رياض ريس، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
٨٤. وائل عبد اللطيف القاضي الفضل، أصول العمل النيابي، من إصدارات مجلس النواب العراقي، بغداد، ٢٠٠٦.
٨٥. وحدة أبحاث القانون ودراسات الدولة، جامعة كربلاء، قراءة في مسودة قانون الأحزاب السياسية في العراق، ٢٠١١.
٨٦. وليد الأعظمي، ذكريات ومواقف، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ٢٠٠٤.
٨٧. يسري عزباوي، تمويل الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة في ضوء المعايير الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، القاهرة،٢٠١٣.

ثانيا:الكتب المترجمة

١. مارسن واليكي، تنظيم تمويل الأحزاب السياسية في العراق ومسودة قانون الأحزاب السياسية للعراق، مشروع العدالة الشاملة للعراق، جامعة أوتا،٢٠٠٩.
٢. شاري براين ودنيزبير، دور المال في اللعبة السياسية، دليل إلى زيادة الشفافية في الأنظمة الديمقراطية في العالم وتعزيزها، ترجمة نور الأسعد، بيروت، لبنان، تشرين الثاني ٢٠٠٧.
٣. كيفن كاساس زامورا، التمويل السياسي وأنظمة التمويل بالدولة، لمحة عامة، مؤسسة بروكنجز، جامعة كوستاريكا، مايو٢٠٠٨.
٤. كينث جاندا، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية، من منشورات المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولة، ترجمة ناتالي الأسعد سليمان، بيروت٢٠٠٦.
٥. موريس ديفريجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وعبد الحسن يعد، دار النهار للنشر، بيروت،١٩٧٢.
٦. هانز كلسن، الديمقراطية طبيعتها وقيمتها، ترجمة علي الحماحصي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،١٩٥٣

ثالثا:الرسائل العلمية

١. أحمد سمير أحمد ناصر، الالتزام الحزبي والحياة النيابية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٢. أحمد محمد إبراهيم سويلم، دور الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية، رسالة دكتوراه، جامعة طنطا.

٣. خالد محمد حسن أحمد ربيع، التعددية الحزبية في مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة حلوان،٢٠٠٧.

٤. سامر حميد سفر، الأحزاب السياسية في العراق، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩.

٥. سرهنك حميد البرزنجي، مقومات الدستور الديمقراطي وآليات المدافعة عنه، أطروحة دكتوراه، كلية القانون والسياسية، جامعة صلاح الدين-اربيل،٢٠٠٧.

٦. سعد مظلوم عبد الله العبدلي، ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بابل،٢٠٠٧.

٧. طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس،١٩٨٦.

٨. عبد الرحمن حسين مختار، النظام القانوني للأحزاب السياسية ودورها في التجربة الديمقراطية اليمنية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة،٢٠٠٧.

٩. عبد الرحمن محمد سيد، تداول السلطة داخل الأحزاب والمناصب السياسية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،٢٠٠٦

١٠. عبد الرزاق عبد الحميد أحمد، التنظيم القانوني للحملات الانتخابية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين،٢٠١١.

١١. مصطفى أحمد مصطفى، ماهية السلطة في الفكر السياسي للأحزاب السياسية العراقية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،٢٠٠٧.

١٢. مصطفى عبد الجواد محمود السيد، الأحزاب السياسية في النظام السياسي والدستوري الحديث والنظام الإسلامي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة القاهرة،٢٠٠٧.

١٣. ميثم حنظل شريف، التنظيم الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية في العراق، أطروحة دكتوراه كلية القانون، جامعة بغداد،٢٠٠٣.

١٤. هاشم حسين على صالح الجبوري، الضمانات الدستورية لنزاهة الانتخابات النيابية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة تكريت،٢٠١٠.

١٥. وائل منزر حسون البياتي، الإطار القانوني للإجراءات السابقة على الانتخابات مجلس النواب العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة المستنصرية،٢٠١١.

١٦. ياسر إبراهيم حمزة، حماية الحقوق السياسية في القانون الدستوري المصري مقارنة بالشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية،٢٠٠٩.

رابعا:الدوريات

١. حنان محمد القيسي، دراسة في تمويل الأحزاب السياسية في العراق، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، المجلد٤، العدد ١٣- ١٤،٢٠١١.

٢. رعد ناجي الجدة، في قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٠) لسنة ١٩٩١، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، مجلد الخامس عشر، العدد١-٢،٢٠٠٠.

٣. سرهنك حميد البرزنجي، التنظيم القانوني لتمويل الحملات الانتخابية، مجلة القانون والسياسية، جامعة صلاح الدين-اربيل، العدد٣،٢٠١٣،١٤.

٤. صباح صبحي حيدر، تمويل الأحزاب السياسية ومشروع إصدار القانون له، مجلة القانون والسياسية، جامعة صلاح الدين،-اربيل، العدد١،٢٠١١،٩.

٥. صفاء إبراهيم الموسوي، الإدارة الانتخابية في العراق وأنماط الإشراف على الانتخابات في العالم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الرابع،٢٠١٠.

٦. طارق علي الهاشمي، في الحزب السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد١- ٢،١٩٨٦.

٧. عبد الغني بسيوني عبد الله، الأحزاب السياسية بحث في ماهية الأحزاب السياسية المعاصرة وأنواعها ونظامها وتقدير دورها في النظم الديمقراطية، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية، العدد الأول،١٩٩٨.

٨. عبد الغني بسيوني عبد الله، الأحزاب السياسية في مصر دراسة لنشأة الأحزاب السياسية المصرية وتطورها والتنظيم الحالي لهذه الأحزاب، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية، العدد الثاني،١٩٩٩.

٩. محمد محمد عبد اللطيف أبو العاطي، التنظيم القانوني لحياة السياسية في فرنسا، مجلة هيئة القضايا الدولة، العدد الثالث،١٩٩١.

١٠. مصطفى محمود عفيفي، الديمقراطية السياسية بين الواقع والطموحات المستقبلية، مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، للسنة الثالثة والعشرون، ١٩٩٩.

١١. مهند ضياءعبد القادر، قراءة في نصوص قانون الأحزاب العراقي، مجلة الدراسات القانونية، بيت الحكمة، العدد٢٣،٢٠١٢.

١٢. نعمان أحمد الخطيب، التعددية الحزبية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الثاني، لسنة التاسعة والثلاثون،١٩٩٧.

١٣. نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب القانون، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٤٣، ٢٠١١.

١٤. نغم محمد صالح، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٤١، ٢٠١٠.

خامساً: البحوث والمقالات

١. يسري عزباوي، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة، ورقة مقدمة لمؤتمر التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز(فريد) للأبحاث بإسبانيا وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، القاهرة، ٢٦-٢٧، يوليو ٢٠١١.

٢. أسعد عبد الوهاب عبد الكريم، الأحزاب السياسية في العراق، بحث مقدم إلى مؤتمر السنوي لمركز صلاح الدين أيوبي في جامعة تكريت بتعاون مع بيت الحكمة لتفترة ١٩-٢٠ تشرين الثاني٢٠٠٧.

٣. عبد الله بوواو، تمويل الحياة السياسية في مغرب، بحث مقدم إلى مؤتمر إصلاح الأحزاب السياسية في المغرب، الرباط ٢٥يناير ٢٠١٢.

٤. مصطفى شفيق علام وأماني عبد الغني وغادة غالب، المال السياسي بين المشروع والممنوع، المركز المصري للدراسات والمعلومات، يوليو٢٠١٢.

٥. محمد الحسيني، مساهمة الدولة في تمويل الأحزاب السياسية في الأردن، مؤسسة فريد ريش ايبرت، مكتب عمان، كانون الأول،٢٠١٢.

٦. الان وول وآخرون، أشكال الإدارة الانتخابية، دليل المؤسسة العربية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم، السويد،٢٠٠٦.

٧. عادل اللامي، ورقة عمل لإصلاح الإطار القانوني للعمل السياسي في العراق، بحث منشور في موقع الحوار المتمدن في تاريخ٢٠١١/٣/١٥.

٨. حمزة علي، تمويل الأحزاب السياسية في الأردن، مقال منشور في جريدة الرأي، ٢٢فراير،٢٠١١.

٩. وليد رياض، الأحزاب السياسية المصرية التناقض-المعوقات-الاتجاهات، جريدة الغد،٢٠١٠/١/١٦.

١٠. جهاد الخازن، عيون وأذان، المقالة المنشور في جريدة الحياة،٢٠١١/٧/٧.

١١. عصام عبد العزيز، خريطة الأحزاب المصرية قبل وبعد ثورة يناير، جريدة الشروق، ٣٠ مارس ٢٠١١.

١٢. فخري كريم، العقدة طائفية لدى الأحزاب العراقية، جريدة المدى،٢٠٠٨/٣/٤.

١٣. فاطمة بريخ، تمويل الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية بين المنظور القانوني والواقعي، مقال منشور في جريدة الاحداث المغربية الصادرة في ٢٠٠٠/٨/٤.

سادساً: الدساتير

١-الإعلان الفرنسي لحقوق الانسان١٧٨٩.

٢-الدستور الإيطالي١٩٤٨.

٣-الدستور الألماني١٩٤٦.

٤-الدستور الفرنسي ١٩٥٨.

٥-الدستور المغربي٢٠١١.

٦-الدستور الأردني١٩٥٢.
٧-الدستور المصري لسنة١٩٦٤.
٨- الدستور المصري ١٩٧١.
٩-الدستور المصري٢٠١٢.
١٠-الدستور المصري٢٠١٤ النافذ.
١١-القانون الأساسي العراقي١٩٢٥.
١٢-الدستور العراقي١٩٥٨.
١٣-الدستور العراقي١٩٦٨.
١٤-الدستور العراقي المؤقت١٩٧٠.
١٥-قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية٢٠٠٤.
١٦-الدستور العراقي الدائم٢٠٠٥.
١٧- مشروع دستور إقليم كردستان العراق٢٠٠٩.

سابعاً: القوانين والمراسيم

١- قانون الجمعيات الفرنسي١٩٠١.
٢- قانون تمويل الحياة السياسية رقم (٢٢٦-٨٨)١٩٨٨.
٢- قانون تمويل الحياة السياسية رقم (٢٢٧-٨٨)١٩٨٨.
٣- القانون رقم (٥٥-٩٠)١٩٩٠.
٤- القانون الأساسي رقم (٣٨٣٩٩) ١١ مايو١٩٩٠.
٥- القانون رقم (٦٦-٩٥)١٩يناير ١٩٩٥.
٦- المرسوم بالقانون رقم (١١٦٥-٢٠٠٣) الفرنسي.
٧- قانون الأحزاب الجزائري رقم (٩) لسنة١٩٩٧.
٨- قانون الأحزاب الأردنية رقم (٣٢) لسنة١٩٩٢.
٩- قانون الأحزاب المغربي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٦.
١٠- قانون الأحزاب السياسية المصري رقم (٤٠)١٩٧٧.
١١- القانون رقم (١٧٦) الخاص بتنظيم الانتخابات الرئاسية المصرية.
١٢- القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .
١٣- القانون رقم ١٧٣ لسنة ٢٠٠٥ خاص بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة١٩٥٦
١٤- المرسوم رقم (١٢) لسنة ٢٠١٢ الخاص بتعديل نظام الأحزاب السياسية في مصر رقم ٤٠لسنة١٩٧٧.

١٥- قانون ديوان المحاسبة رقم (٥٢) لسنة١٩٤٢.
١٦- قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٢٩) لسنة ١٩٦٤.
١٧- قانون الكسب غير المشروع رقم (٦٢) لسنة ١٩٧٢.
١٨- قانون تأليف الجمعيات العراقي لسنة ١٩٢٢.
١٩- مرسوم الجمعيات العراقي رقم (١٩) لسنة١٩٥٤.
٢٠- قانون الجمعيات رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٥.
٢١- قانون الجمعيات رقم (١) لسنة١٩٦٠.
٢٢- قانون الأحزاب السياسية رقم (٣٠) لسنة١٩٩١ الملغي.
٢٣- الأمر رقم (٩٧) لسنة٢٠٠٤ الصادر من سلطة الائتلاف المؤقت .
٢٤- قانون الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق رقم (١٧) لسنة ١٩٩٣ المعدل.
٢٥- الأمر رقم (٩٢) الخاص بتشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لسنة ٢٠٠٤ الصادر من سلطة الإئتلاف المؤقت .
٢٦- قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧.
٢٧- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (١١) لسنة ٢٠٠٥ المعدل.
٢٨- قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦) لسنة٢٠٠٧المعدل.
٢٩- قانون الموازنة الاتحادية رقم (٩) لسنة٢٠١١.
٣٠- قانون الموازنة الاتحادية رقم (٢٢) لسنة٢٠١٢.
٣١- قانون الموازنة الاتحادية رقم (٧) لسنة ٢٠١٣.
٣٢- مشروع قانون الموازنة الاتحادية رقم (٢١٩) لسنة٢٠١٤.
٣٣- قانون هيئة النزاهة العراقية رقم (٣٠) لسنة٢٠١١.
٣٤- قانون ديوان الرقابة المالية رقم (٣١) لسنة٢٠١١المعدل.
٣٥- الأمر رقم (٥٥) الخاص بتشكيل هيئة النزاهة لسنة ٢٠٠٤الصادر من سلطة الائتلاف المؤقت.
٣٦- مشروع قانون الأحزاب السياسية العراقي لسنة ٢٠٠٧.
٣٧- مشروع قانون تمويل الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق لسنة٢٠٠٩.

ثامناً:الأحكام القضائية

١- حكم المحكمة الإدارية العليا، الدعوى رقم ١٣١٣ لسنة٣١ قضائية عليا، جلسة ١٩٨٧/٣/١٢.
٢- حكم المحكمة الإدارية العليا، الدعوى رقم ٢٥٨٨لسنة٤٢ قضائية عليا، جلسة١٩٩٨/١١.
٣-حكم محكمة شمال القاهرة الابتدائية في تاريخ ١٩٧٨/٥/٩ في دعوى رقم ١٥٧٦ سنة ١٩٧٨.

تاسعاً:المواقع الالكترونية

بوابة القانون المصري، ويكيبديا، الموسوعة الحرة:

www.ar-wikipedia.org/wiki

موقع جريدة المصري اليوم:

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=372378

موقع جريدة الغد المصري:

http://www.elghad.com/Read.asp?News_Id=2010100011669

موقع مؤسسة دويتشة فيلة الألمانية :

http://www.dw.de/a-14952569-1

موقع حركة الوفاق الوطني العراقي:

http://www.wifaq.com

موقع القائمة الوطنية العراقية:

www.aliraqia.com

موقع جبهة الحوار الوطني العراقي:

www.hiwarwatani.com

الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان:

http://www.damascusbar.org/AlMuntada/showthread.php?t=13015

موقع اللجنة العليا للانتخابات :

http://www.elec ons2011<eg/images/Bayan/qararlagna21-2011>pdf

الموقع الرسمي للاتحاد الإسلامي الكردستاني:

www.kurdiu.org

الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي:

http://www.parliament.iq/

الموقع الرسمي للجنة الوطنية لمحاسبات وتمويل الحملات الانتخابية والتمويل السياسي في فرنسا:

hhh://www.cnccfp.fr

الموقع الرسمي لهيئة النزاهة العراقية:

www.nazaha.ij

موقع المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية:

www.hed.org/mena/ar

موقع دراسات الأحزاب السياسية:

www.appstudies.org

موقع التشريعات العراقية :

www.iraqi-ild.org

موقع الجريدة الرسمية العراقية (الوقائع العراقية):

www.iraqog.org

الملخصـات

الملخص

تعتبر الأحزاب السياسية من المفاهيم السياسية الحديثة التي ارتبط ظهورها بظهور المجالس النيابية، وتشكل القوانين الأحزاب السياسية وقوانين الانتخاب العمود الفقري للديمقراطية ومبدأ السيادة الشعب، وبرغم الأهمية التي تمثلها الأحزاب السياسية في مجال العمل السياسي والمشاركة الشعبية، إلا أنها عانت من إغفال الدساتير لها أحيانا، أو إغفال المشرع العادي وضع قوانين لتنظيمها في أحيان أخرى، ورغم إن العراق لم يكن بعيدا عن تجربة الحزبية إذ عرفت الأحزاب منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وكان لهذه الأحزاب دور بارز في العملية السياسية في العراق الجمهوري، إلا إن تعثرا شاب عملها، إلى أن تمحورت العملية السياسية في مرحلة من التاريخ العراق السياسي حول حزب واحد.

تعددت التشريعات الأحزاب السياسية في العراق وأخذت تسميات عدة، اتسم كل منها ببعض المزايا وشابه بعض من الأوجه النقص وعدم الإتقان، وقد تباينت هذه التشريعات في مدى ايلائها من أهمية لمسألة مصادر تمويل الأحزاب السياسية والرقابة عليها، بين تشريعات نصت على بعض أوجهها وأخرى تغافلت عنها.

ورغم صدور الأمر (٩٧) لسنة ٢٠٠٤والذي نظم الأحزاب والكيانات السياسية إلا انه جاء قاصرا وليس في أحكامه المقتضبة معينا لتنظيم هذه المؤسسات الهامة ، ورغم إعداد أكثر من مشروع لقانون الأحزاب السياسية في العراق إلا إن أيا منها لم يرى النور، بسبب الخلل والتلكؤ الذي أصاب مسيرة مجلس النواب في الدورتين الأولى والثاني، أو ربما بسبب الاكتفاء- للأسباب مجهولة-بالأمر رقم ٩٧لسنة ٢٠٠٤ ، وقد يكون بسبب انشغال المشرع- مجلس النواب-بسن وإقرار قوانين رآها أكثر أهمية من قانون الأحزاب السياسية، أو بسبب الابتعاد عن وضع قوانين منظمة ليبقى الحال على ما هو عليه ،فوضى عارمة.

رغم إن قد ناقشت مشروع قانون الأحزاب في الدورة الثانية لمجلس النواب وأهمية إصداره بالسرعة الممكنة أكثر من مرة إلى لحظة كتابة هذه الرسالة.

يمثل تمويل ركن أساس في أي تشرع قادم للأحزاب السياسية، إذ من خلاله تنشأ وتحدد الوسائل التي تستخدمها الأحزاب السياسية لممارسة نشاطاتها الحزبية، ومن خلالها تتمكن الأحزاب السياسية من تحقيق أهدافها فإذا ما كانت مصادر التمويل وطنية بالدرجة الأساس وشفافة وعلنية ، كلما كانت أكثر تعبيرا عن صدق الهوية والانتماء الوطني، إذ لن يكون الحزب تابعا أو خاضعا لجهة التمويل، يتآمر بأوامرها ويحقق أهدافها، ولا يحركه سوى ولاؤه و انتماؤه الوطني.

لذا وبعد تعداد مصادر التمويل الأحزاب السياسية في القانون المقارن، اشرنا إلى أكثرها أهمية واقلها تأثيرا على الحزب السياسي مستقبلا، وبعد تطرقنا إلى أساليب الرقابة عليها.

وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم

Abstract

Political parties represent one of the most important institutions in all political systems, as one of the mechanisms of participation in political life. And political parties play an important and vital role in mature democracies, and they represent the backbone of political life, and follows the importance of their role, the effectiveness of the results of the elections which they participate in, either by receiving power and run the government and dominate the parliament, or be in opposition, and play the role of over sighting and accountability for the party or parties that are in the government, in addition to their role in raising awareness and shaping public opinion and guiding it .

The practice of political parties for their activities requires the availability of a huge potential finance, whether this money was needed for the exercise of the daily activities of political parties, such as expenses related to the headquarters of the party such as the necessary funds for the rental of the party's headquarters and buildings , or money for the purchase of furniture and office supplies, in addition to wages of the employees of the party's headquarters, or the necessary funds to finance the election campaigns, that are supported by the party in favor of its candidates in the elections .

It is natural that the expenses of a campaign is the most important and the largest compared with other expenses, it is more important because if tee party wins in the elections it will have the access to the authority or participating in it, and it’s the largest of expenditure really, because the expenditures necessary for the election campaign have been increased and grown, especially after what the world has

witnessed in the evolution of the technical revolution in the communications and media.

فهرس المحتويـات

المقدمـة ١

أهمية الدراسة ٣

أهداف الدراسة ٤

دوافع اختيار الموضوع ٤

صعوبات الدراسة ٤

منهجية االدراسة ٥

خطة الدراسة ٥

المبحث التمهيدي: فكرة الحزب السياسي ٨

المطلب الأول: نشأة الأحزاب السياسية ٨

الفرع الأول: نشأة الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية ٩

الفرع الثاني: نشأة الأحزاب السياسية في مصر ١١

الفرع الثالث: نشأة الأحزاب السياسية في العراق ١٧

المطلب الثاني: وظائف الأحزاب السياسية ٢٤

الفرع الأول: وظائف الأحزاب السياسية في الدول المتقدمة ٢٥

الفرع الثاني: وظائف الأحزاب السياسية في العالم الثالث ٢٩

الفصل الأول: النظام القانوني لتمويل الأحزاب السياسية ٣١

المبحث الأول: غيبة التنظيم الدستوري لمسألة تمويل الأحزاب السياسية ٣٣

المطلب الاول: الدساتير المقارنة ٣٣

الفرع الاول: الدستور الفرنسي لعام١٩٥٨ ..... ٣٣

الفرع الثاني: الدساتير المصرية ٣٦

المطلب الثاني: الدساتير العراقية ٣٧
الفرع الأول: الدساتير السابقة على الدستور الحالي ٣٨
الفرع الثاني: الدستورالعراقي الحالي ٣٣
المبحث الثاني: التنظيم التشريعي لتمويل الاحزاب السياسية ٤٣
المطلب الأول: تمويل الأحزاب السياسية في التشريع الفرنسي ٤٣
الفرع الأول: التمويل العام للأحزاب السياسية في فرنسا ٤٤
الفرع الثاني: التمويل الخاص للأحزاب السياسية في فرنسا ٤٩
المطلب الثاني: تمويل الأحزاب السياسية في التشريع المصري ٥٣
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للحزب السياسي في مصر ٥٣
الفرع الثاني: التمويل الخاص للأحزاب السياسية في مصر ٥٦
الفرع الثالث: التمويل العام للأحزاب السياسية في مصر ٦١
الفرع الرابع: واقع التمويل الأحزاب السياسية في مصر ما بعد ثورة٢٥ يناير ٦٥
المطلب الثالث: تمويل الأحزاب السياسية في التشريع العراقي ٦٧
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للأحزاب السياسية في ظل القانون رقم (٣٠)لسنة ١٩٩١ ..... ٦٧
الفرع الثاني: التمويل الخاص للأحزاب السياسية في العراق ٦٨
الفرع الثالث: التمويل العام للأحزاب السياسية في العراق ٧٣
المبحث الثالث: تقييم التنظيم التشريعي لتمويل الأحزاب السياسية ٧٧
المطلب الأول: الجوانب الايجابية ٧٧
الفرع الأول: الجوانب الايجابية في تنظيم تمويل الأحزاب في فرنسا ٧٧
الفرع الثاني: ايجابيات تنظيم التمويل في التشريع المصري ٧٩
الفرع الثالث: ايجابيات تمويل الأحزاب في التشريع العراقي ٧٩

المطلب الثاني: الجوانب السلبية ٨١
الفرع الأول: القيود الواردة على تمويل الأحزاب في القانون المقارن ٨١
الفرع الثاني: معوقات تمويل الأحزاب في العراق ٨٣
المطلب الثالث: مقترحات لإصلاح نظام تمويل الأحزاب السياسية ٨٥
الفرع الأول: نحو إصلاح نظام تمويل الأحزاب في مصر ٨٥
الفرع الثاني: مقترحات لإصلاح النظام القانوني لتمويل الأحزاب في العراق ٨٧
الفصل الثاني: الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية ٩٠
المبحث الأول: الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية في فرنسا ٩١
المطلب الأول: عملية الرقابة وعلانيتها على تمويل الأحزاب السياسية ٩١
المطلب الثاني: الجهاز القائم بمراقبة تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية ٩٤
الفرع الأول: رقابة اللجنة الوطنية لحسابات الحملات الانتخابية والتمويل السياسي ٩٥
الفرع الثاني: الرقابة القضائية على تمويل الاحزاب والحملات الانتخابية ٩٨
الفرع الثالث: المخالفات المتصلة بتمويل الأحزاب السياسية وجزاءاتها ١٠٢
المبحث الثاني: الرقابة على تمويل الأحزاب السياسية في القانون المصري ١٠٦
المطلب الأول: رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات ١٠٧
المطلب الثاني: رقابة لجنة شئون الأحزاب السياسية ١١٠
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للجنة شئون الأحزاب السياسية ١١١
الفرع الثاني: الاختصاص الرقابي للجنة شئون الأحزاب ١١٥
المطلب الثالث: رقابة الجهات المختصة بإدارة الانتخابات ١١٧

المبحث الثالث: الرّقابة على تمويل الأحزاب السياسية في العراق ١٣٠

المطلب الأول: الرقابة الإدارية..... ١٢١

المطلب الثاني: الرقابة المالية والمحاسبية..... ١٢٤

المطلب الثالث: رقابة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات..... ١٢٧

الخاتـــمة ١٣٤

أولاً: الاستنتاجات ١٣٤

ثانيا: التوصيات ١٣٥

قائمة المصادر والمراجع..... ١٣٩

الملخصات..... ١٥١

فهرس المحتويات ١٥٤

University of Alexandria
Faculty of Law
Post-Graduate Studies

Legal controls for the funding of political parties

(Comparative Study)

A Dissertation Prepared by
Hahlmaht Saadoon Ghareeb
To obtain a Master's Degree in the Common Law

Supervised by
Prof. Dr. Hossien Othman Mohamed
Professor of Common Law
Faculty of Law – Alexandria University

2014